الأمم المتحدة

A/77/305

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 72 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام

يقدم طيه التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها للفترة 2022/2021 إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 29 من قرار الجمعية العامة 5/76.

* A/77/150.

22-12976 (A) 130922 160922

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2022/2021

موجز

أحرزت المحكمة الجنائية الدولية، في الذكرى السنوية العشرين لإنشائها، تقدما كبيرا ووسعت أنشطتها على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن بين التطورات الملحوظة، بدأت محاكمتان، واستمرت محاكمتان، ودخلت محاكمة خامسة مرحلة الإعداد، مما رفع نشاط المحكمة في مجال المحاكمات إلى مستوى لم يسبق له مثيل. وصدرت ثلاث مذكرات توقيف جديدة، وفُضّ الختم عن مذكرة رابعة؛ وأُحيل واحدٌ مشتبهٌ فيه إلى المحكمة؛ وفتحت ثلاثة تحقيقات جديدة. وظل جبر أضرار المجنى عليهم يكتسب أهمية بارزة في عمل المحكمة، حيث نفذ الصندوق الاستئماني للضحايا أوامر جبر في أربع قضايا، إلى جانب مشاريع المساعدة التي استفاد منها أكثر من 17 ألف من المجني عليهم. وبالإضافة إلى أنشطتها القضائية وأنشطة الادعاء، واصلت المحكمة المشاركة بنشاط في عملية الاستعراض الرامية إلى تعزيز المؤسسة ونظام روما الأساسي الأوسع نطاقا.

ومنذ إنشائها، فتحت المحكمة 31 قضية، تشمل 50 مشتبها فيه أو متهما. وقد فُتحت تحقيقات في 17 حالة: أفغانستان، وأوغندا، وأكرانيا وبنغلاديش/ميانمار، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى – الحالتان الأولى والثانية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ودارفور (السودان)، والفلبين وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) الحالة الأولى، ودولة فلسطين، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيا، ومالي.

وفيما يتعلق بالوضع في دارفور، بدأت محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن في 5 نيسان/أبريل 2022 بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهذه هي أول محاكمة تبدأ أمام المحكمة بناء على إحالة من مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، الحالة الثانية، واصل الادعاء عرض الأدلة في محاكمة ألفريد يكاتوم وباتريس – إدوارد نغايسونا. وفي نفس الحالة، تم تسليم ماكسيم جيفروي إيلي موكوم غاواكا إلى المحكمة، وحدد يوم 26 أيلول/سبتمبر 2022 موعدا لمحاكمة محمد سعيد عبد الكاني بعد التثبت جزئيا من التهم الموجهة ضده بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. علاوة على ذلك، فُض الختم عن مذكرة اعتقال صدرت بحق محمد نور الدين آدم في عام 2019.

وفيما يتعلق بالحالة في مالي، استمرت محاكمة الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم وقوعها في تمبكتو.

وفيما يتعلق بالحالة في كينيا، بدأت محاكمة بول غيشيرو على جرائم مزعومة تتمثل في رشوة شهود للتأثير عليهم، وتُليت بيانات ختامية.

وفيما يتعلق بالحالة في جورجيا، صدرت أوامر بإلقاء القبض على ديفيد جورجيفيتش ساناكويف وغامليت غوشمازوف وميخائيل مايراموفيتش ميندزايف فيما يتعلق بجرائم يُزعمُ أنها ارتكبت خلال النزاع المسلح بين الاتحاد الروسي وجورجيا في عام 2008.

وفتح المدعي العام تحقيقا في الحالة في أوكرانيا، أحاله إليه ما مجموعه 43 دولة طرفا. وفتح المدعي العام أيضا تحقيقين في الحالتين في الفلبين وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية). وقد طلبت حكومة

كل من الدولتين إلى المدعي العام أن يترك للسلطات الوطنية مهمة التحقيق في الأمر؛ وطلب المدعي العام إذنا من الدائرة التمهيدية باستئناف أنشطة التحقيق في الحالة الأولى وأعرب عن اعتزامه أن يفعل الشيء نفسه في الحالة الثانية.

والمحكمة ممتنة للدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في جميع أنشطتها. وظلت المحكمة تحظى بتعاون قَيّم للغاية مع الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من المسائل، قُدم على أساس استرداد التكاليف، لا سيما التعاون الذي كان في شكل مساعدة عملياتية في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، ظل ما قدمته الدول الأطراف ودول أخرى من تعاون ومساعدة ودعم أساسيا لعمليات المحكمة.

ولا تزال مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة معلقة ضد 15 فردا:

(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا، منذ عام 2012[أ]؛

(ب) أوغندا: جوزيف كوني وفينسنت أوتيّي، منذ عام 2005؛

(ج) جمهورية أفريقيا الوسطى: ماهامه نور الدين آدم، منذ عام 2019؛

(د) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشير، منذ عامي 2009 و 2010؛ وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله بندة، منذ عام 2014؛

(هـ) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وفيليب كيبكويش بيت، منذ عام 2015؛

(و) ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011؛ التهامي محمد خالد، منذ عام 2013[ب]؛

(ز) جورجيا: ديفيد جورجيفيتش ساناكويف، وغامليت غوشمازوف، وميخائيل مايراموفيتش ميندزايف، منذ عام 2022.

وتدعو المحكمة الدول الأطراف وغيرها إلى تقديم ما يلزم من تعاون ومساعدة من أجل إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة.

(أ) يقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقق من صحة تقرير عن وفاة سيلفستر موداكومورا (في عام 2019).

(ب) تلقى مكتب المدعي العام تأكيدا بوفاة التهامي محمد خالد (في عام 2021) وهو بصدد إخطار الدائرة التمهيدية بذلك.

مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2022، وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/58/874 و A/58/874/Add.1)[1].

أولا - آخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء

ألف - الحالات والقضايا

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدوائر أكثر من 700 قرار خطي، بالإضافة إلى قرارات شفوية وقرارات بالبريد الإلكتروني. وعقد ما يقرب من 200 جلسة محاكمة، إلى جانب جلسات تحضيرية وجلسات أخرى للإدلاء بإفادات.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ما مجموعه حوالي 13 ألف ضحية في قضايا تنظر فيها المحكمة. وتلقت المحكمة أكثر من 449 2 استمارة من طلبات جديدة أرسلها الضحايا، بما في ذلك 468 استمارة في قضية *الحسن* و 713 في قضايا متصلة بالحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وورد ما مجموعه 195 استمارة تمثيل فيما يتعلق بالحالتين في أفغانستان والفلبين من أجل عمليات بموجب المادة 18 والمادة 15 على التوالي. وقد ورد إجمالا 110 1 استمارات طلبات جبر ضرر في إجراءات جبر الضرر في قضيتي *المهدي ولوبانغا*. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المحكمة أيضا معلومات إضافية جديدة عن 400 طلب من الطلبات الحالية.

1 - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو

4 - واصلت الدائرة الابتدائية الثانية النظر في خطط تنفيذ التعويضات الجماعية الرمزية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات. وحتى الآن، اعتبر 547 1 ضحية مؤهلين للحصول على تعويضات، ويستفيد 555 مستفيدا من التعويضات القائمة على خدمات.

المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا

5 - ظلت الدائرة الابتدائية الثانية تنظر في تنفيذ أمر جبر الضرر الصادر عنها في 24 آذار/مارس 2017، والذي منحت بموجبه تعويضات فردية وجماعية لـ 297 ضحية. وقد اكتمل تنفيذ التعويضات الفردية؛ ولا يزال تنفيذ التعويضات الجماعية مستمرا.

(1) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنشطة المحكمة المتاحة على موقعها على شبكة الإنترنت: www.icc-cpi.int.

المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا

6 - لا تزال الدائرة الابتدائية الثانية تنظر في تنفيذ أمر جبر الضرر الصادر عنها في 8 آذار/مارس 2021. وفي ضوء ما خلصت إليه الدائرة بشأن المسؤولية المشتركة برمتها للسيد نتاغاندا وشركائه الجناة، اعتمدت الدائرة، لأغراض الجبر في قضية *نتاغاندا*، برامج الجبر التي أُمر بها في قضية *لوبانغا*، فيما يتعلق بتداخل الضحايا والضرر في كلتا القضيتين. وقدم الصندوق الاستئماني للضحايا مشروع خطة تنفيذ محدثة في 24 آذار/مارس 2022. ولا تزال الطعون المقدمة من السيد نتاغاندا وأحد الممثلين القانونيين للمجني عليهم ضد أمر الجبر معلقةً.

2 - الحالة في أوغندا

الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

7 - تنظر الدائرة الابتدائية التاسعة في إجراءات جبر الضرر؛ واستلمت مذكرات خلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وآذار/مارس 2022.

8 - ولا تزال طعون الدفاع ضد الإدانة والحكم معلقة. وعقدت جلسة استماع قُدمت فيها مذكرات من الأطراف والضحايا وأصدقاء المحكمة في الفترة من 14 إلى 18 شباط/فبراير 2022.

3 - الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

9 - في 28 تموز/يوليه 2022، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية نسخة علنية منقحة من مذكرة توقيف محمد نور الدين آدم بسبب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنه ارتكبها في مراكز احتجاز في بانغي بين 12 نيسان/أبريل 2013 على الأقل و 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 على الأقل. وكانت مذكرة التوقيف قد صدرت أصلا مختومة في 7 كانون الثاني/يناير 2019، بناء على طلب المدعي العام.

(أ) *الإجراءات القضائية*

المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس - إدوار نغايسونا

10 - واصل الادعاء تقديم الأدلة، وبدأ ذلك في 15 آذار/مارس 2021. وحتى الآن، استمعت الدائرة إلى شهادات 42 شاهدا من مجموع 96 شاهدا استدعاهم الادعاء.

المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الكاني

11 - عقدت جلسة إقرار التهم في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، أكدت الدائرة التمهيدية الثانية جزئيا التهم الموجهة إلى السيد سعيد.

12 - وفي 14 أيلول/سبتمبر 2021، أكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة التمهيدية الذي يحدد المبادئ المنطبقة على طلبات المتضررين للمشاركة. ورأت دائرة الاستئناف أن "نهج ABC"، الذي تضع بموجبه إحدى الدوائر طلبات الضحايا في ثلاث فئات، أي فئة الذي أثبتوا بوضوح صفة الضحية، وفئة الذين

لم يثبتوا بوضوح تلك الصفة، وفئة الذين لا يستطيع قلم المحكمة أن لا يتخذ قرارا واضحا بشأنهم، هو من حيث المبدأ أداة كافية لضمان عدالة وسرعة الإجراءات واحترام حقوق المتهمين والمجني عليهم.

13 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، كوّنت هيئة الرئاسة القضية وأحالتها إلى الدائرة الابتدائية السادسة، التي حددت يوم 26 أيلول/سبتمبر 2022 موعدا لبدء المحاكمة. وتتوقع هيئة الادعاء استدعاء 44 شاهدا للإدلاء بشهاداتهم وأن تسعى إلى أن تضيف إلى الأدلة الإفادات المسجلة سابقا لاثنين وأربعين شاهدا عملا بالفقرة 2 من المادة 68 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة.

14 - وفي 8 تموز/يوليه 2022، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب هيئة الادعاء تعديل التهم عملا بالفقرة 9 من المادة 61. وطلب الدفاع إذنا باستئناف القرار.

المدعي العام ضد ماكسيم جيفروي إيلي موكوم غاواكا

15 - في 14 آذار/مارس 2022، سُلّم السيد موكوم إلى المحكمة، وفي 22 آذار/مارس 2022، مثل لأول مرة أمام الدائرة التمهيدية الثانية. ومن المقرر أن تبدأ جلسة إقرار التهم في 31 كانون الثاني/يناير 2023.

16 - وفي 19 تموز/يوليه 2022، نقضت غرفة الاستئناف الأمر الصادر عن الدائرة التمهيدية الثانية في 25 آذار/مارس 2022 والذي يأمر قلم المحكمة بإلغاء تعيينه لمحامي السيد موكوم، وأحالت المسألة إلى الدائرة التمهيدية الثانية لتقديم أسباب أخرى لقرارها، وفقا لتوجيهات حكم الاستئناف.

(ب) *التحقيقات*

17 - اضطلع مكتب المدعي العام بعدة بعثات تحقيق فيما يتعلق بالإجراءات أمام الدوائر. وظل من الأولويات الحفاظ على التعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ومواصلة تحسين هذا التعاون، وتعزيز وإدامة التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن البلدان المجاورة. وواصل المكتب رصد وتشجيع الإجراءات الجنائية الوطنية، فضلا عن التعاون وتبادل الخبرات مع الجهات القضائية الوطنية الفاعلة، بما فيها المحكمة الجنائية الخاصة. ورحب المدعي العام بافتتاح المحاكمة الأولى أمام المحكمة الجنائية الخاصة بوصفه لحظة تاريخية، وشدد على التزام مكتبه بتقديم دعم نشط لعمله تمشيا مع مبدأ التكامل. وشارك نائب المدعي العام نيانغ نيابة عن المدعي العام في حفل الافتتاح.

4 - الحالة في دارفور

(أ) *الإجراءات القضائية*

المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب)

18 - في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة التمهيدية برفض الطعن في الولاية القضائية المقدم من السيد عبد الرحمن. ورفضت الدائرة حجج الدفاع بأن إحالة مجلس الأمن للحالة في دارفور، السودان، باطلة وأن المحكمة لا يمكنها ممارسة ولايتها القضائية على الجرائم المزعومة، لأنها ارتكبت في دولة ليست طرفا في نظام روما الأساسي (السودان).

19 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلبي الادعاء والدفاع إعادة النظر في القرار المتعلق بإقرار التهم والإذن باستئنافه. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2022، طلب الادعاء من الدائرة تعديل تهم القتل العمد بغية تعديل عدد الضحايا الذين تم التعرف عليهم. وفي 14 آذار/مارس 2022، رفضت الدائرة طلب الادعاء بينما أوضحت أن قوائم الضحايا المرتبطة بتهمتي القتل والاغتصاب تعتبر غير حصرية.

20 - وبدأت المحاكمة - وهي الأولى للمحكمة فيما يتعلق بالوضع في دارفور - في 5 نيسان/أبريل 2022 أمام الدائرة الابتدائية الأولى. واستمعت الدائرة حتى الآن إلى شهادة 28 شاهدا من أصل 134 شاهدا استدعاهم الادعاء، وأذنت بقبول الإفادات المسجلة لسبعة عشر شاهدا أدلّةً عملا بالفقرة 2 من المادة 68 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة.

(ب) *التحقيقات*

21 - مع مراعاة التطورات على أرض الواقع منذ آب/أغسطس 2021، عندما زار المدعي العام السودان، يعمل مكتب المدعي العام على زيادة تأمين تعاون السلطات السودانية، ومواصلة التحقيقات المتعلقة بالمشتبه فيهم غير المقبوض عليهم، وإجراء مرافعته القضائية في المحاكمة الجارية للسيد عبد الرحمن. وبدعم من قلم المحكمة، يسعى المكتب أيضا إلى إقامة وجود ميداني معزز له في السودان. وقُدم التقرير الرابع والثلاثون للمدعي العام فيما يتعلق بدارفور إلى مجلس الأمن في 17 كانون الثاني/يناير 2022، مشفوعا بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في التحقيق والتعاون مع السلطات.

22 - وفي 27 كانون الثاني/يناير 2022، قدم الادعاء مذكرات، بناء على طلب الدائرة التمهيدية الثانية، أوضح فيها البيانات التي أدلى بها أمام مجلس الأمن في 17 كانون الثاني/يناير 2022 بشأن أنشطة المكتب فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة ضد السيد البشير والسيد حسين.

5 - الحالة في كينيا

23 - في 24 أيار/مايو 2020، أبلغت الدائرة التمهيدية الثانية الصندوق الاستئماني للضحايا بأن الأنشطة المقترحة في كينيا، الوارد وصفها في الإخطار المقدم بموجب الفقرة (أ) من المادة 50 من النظام الأساسي للصندوق، لا يبدو أنها تقرر مسبقا أي مسألة تعتزم المحكمة البت فيها.

الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد بول غيشيرو

24 - بدأت المحاكمة في 15 شباط/فبراير 2022 أمام الدائرة الابتدائية الثالثة. واستدعى الادعاء ثمانية شهود للإدلاء بشهاداتهم وقبل الشهادات المسجلة سابقا لستة شهود أدلّةً. ولم يختر الدفاع تقديم أدلة في المحكمة. وأدلي ببيانات ختامية في 27 حزيران/يونيه 2022.

6 - الوضع في ليبيا

(أ) *الإجراءات القضائية*

المدعي العام ضد محمود مصطفى بوسيف الورفلي

25 - في 15 حزيران/يونيه 2022، أغلقت الدائرة التمهيدية الأولى ملف الإجراءات ضد السيد الورفلي بسبب وفاته.

(ب) *التحقيقات*

26 - منذ إحالة الحالة في عام 2011، أعقب التركيز الأولي على جرائم مرتكبة خلال عام 2011 وإصدار مذكرات توقيف خطوطُ تحقيق إضافية، بما في ذلك تركيز التحقيق على جرائم مزعومة ارتكبت في مراكز احتجاز، وجرائم مزعومة ارتكبت خلال عمليات جرت بين عامي 2014 و 2020 وجرائم مزعومة ضد مهاجرين. وقد بلغ عدد من خطوط التحقيق هذه مرحلة متقدمة. وفي تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ نيسان/أبريل 2022، حدد المدعي العام استراتيجية عمل جديدة تستند إلى تقييم شامل للتقدم المحرز والتحديات المستمرة. وتشمل المبادئ الأساسية التي تم تحديدها تعزيز قدرة المكتب على الانخراط ميدانيا واعتماد نهج جديد للتعامل مع السلطات الليبية من أجل تعزيز ودعم جهود المساءلة على المستوى الوطني، بما يتماشى مع مبدأ التكامل. وكخطوة أولية في تنفيذ تلك الاستراتيجية الجديدة، قامت نائبة المدعي العام نزهة شميم خان ببعثة إلى ليبيا في حزيران/يونيه 2022.

7 - الحالة في كوت ديفوار

(أ) *الإجراءات القضائية*

المدعي العام ضد لوران غباغبو وشارل بليه غوديه

27 - في 9 أيلول/سبتمبر 2021، قدم السيد بليه غوديه طلبا أمام الرئاسة للحصول على تعويض عملا بالفقرة 3 من المادة 85 من نظام روما الأساسي. وبعد جلسة استماع عقدت في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدرت الدائرة التي كونتها الرئاسة قرارها برفض الطلب في 10 شباط/فبراير 2022.

28 - وفي 13 نيسان/أبريل 2022، أصدرت الدائرة الابتدائية السابعة قرارها بشأن طلبين قدمهما السيد غباغبو بشأن الطابع العام للإجراءات، ووافقت جزئيا على طلبه بإدراج جميع القرارات المتعلقة بالبريد الإلكتروني في سجل القضية.

(ب) *التحقيقات*

29 - لا يزال التحقيق جاريا فيما يتعلق بالجرائم التي يزعم أن الأحزاب المعارضة للرئيس السابق لوران غباغبو ارتكبتها في سياق أعمال العنف التي اندلعت بعد الانتخابات في كوت ديفوار بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وحزيران/يونيه 2011.

8 - الحالة في مالي

30 - في 22 شباط/فبراير 2022، قررت الدائرة التمهيدية الأولى أن الأنشطة التي اقترحها الصندوق الاستئماني للضحايا في مالي، الوارد وصفها في إخطارها بموجب الفقرة (أ) من المادة 50 من النظام الأساسي للصندوق، لا يبدو أنها تقرر مسبقا أي مسألة تعتزم المحكمة البت فيها.

(أ) *الإجراءات القضائية*

المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي

31 - لا تزال الدائرة الابتدائية الثامنة تنظر في تنفيذ أمرها المتعلق بدفع تعويضات جبر الذي أصدرته في 17 آب/أغسطس 2017. وأصدرت الدائرة مواعيد نهائية للممثلين القانونيين للمجني عليهم لإتمام جمع طلبات تعويضات الجبر الفردية بحلول 15 آب/أغسطس 2022، وللصندوق الاستئماني للضحايا لإتمام تنفيذ قرارات دفع التعويضات الفردية بحلول 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

32 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قامت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة من دائرة الاستئناف، مكلّفة بإعادة النظر في الحكم عملا بالفقرة 3 من المادة 110 من نظام روما الأساسي، بتخفيض سنتين من الحكم الصادر بحق السيد المهدي بالسجن لمدة تسع سنوات، وحددت يوم 18 أيلول/سبتمبر 2022 موعدا لانتهاء مدة العقوبة.

المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

33 - انتهى الادعاء في 24 شباط/فبراير 2022 من عرض الأدلة، واستمعت الدائرة خلاله إلى شهادة 52 شاهدا وأذنت بقبول الشهادات المسجلة سابقا لسبعة عشر شاهدا كأدلة. وأدلى شاهدان استدعاهما الممثلون القانونيون للضحايا بشهاداتهما في الفترة من 7 إلى 10 شباط/فبراير 2022. وبدأ الدفاع بتقديم أدلة في 9 أيار/مايو 2022. وحتى الآن، استمعت الدائرة إلى شهادة 11 شاهدا استدعاهم الدفاع وأذنت بقبول الشهادات المسجلة سابقا لعشرة شهود استدعاهم الدفاع كأدلة.

(ب) *التحقيقات*

34 - أجرى مكتب المدعي العام أنشطة تحقيق دعما لأنشطة المحاكمات الجارية ورصد عن كثب التطورات والحوادث ميدانيا، بما في ذلك تقارير عن جرائم وحشية في الحالة وفي منطقة الساحل الأوسع. وظل يحظى بتعاون السلطات المحلية وغيرها، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة.

9 - الحالة في جورجيا

(أ) *الإجراءات القضائية*

35 - في 16 حزيران/يونيه 2022، قررت الدائرة التمهيدية الأولى أن الأنشطة التي اقترحها الصندوق الاستئماني للضحايا في جورجيا، الوارد وصفها في إخطارها بموجب الفقرة (أ) من المادة 50 من النظام الأساسي للصندوق، لا يبدو أنها تقرر مسبقا أي مسألة تعتزم المحكمة البت فيها.

36 - وفي 24 حزيران/يونيه 2022، بعدما قدم الادعاء طلبه المؤرخ 22 آذار/مارس 2022، أصدرت الدائرة ثلاث مذكرات توقيف بحق ديفيد جورجيفيتش ساناكويف وغامليت غوشمازوف وميخائيل مايراموفيتش ميندزايف، آخذة في اعتبارها أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن كل مشتبه فيه يتحمل مسؤولية عن جرائم حرب.

(ب) *التحقيقات*

37 - واصل مكتب المدعي العام فحص الأدلة المتصلة بالجرائم التي يدعى أن جميع أطراف النزاع المسلح ارتكبتها بين 1 تموز/يوليه و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

10 - الحالة في بوروندي

التحقيقات

38 - واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته، التي أُذن بها في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2016، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قام ببعثات مختلفة إلى عدد من البلدان، بما في ذلك في ضوء الجهود المتواصلة لبناء وصيانة شبكات التعاون في المنطقة. واستفاد المكتب من التعاون مع الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

11 - الحالة في أفغانستان

(أ) *الإجراءات القضائية*

39 - في 27 أيلول/سبتمبر 2021، طلب الادعاء إلى الدائرة أن تأذن باستئناف التحقيق في الحالة في أفغانستان عملا بالفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي.

40 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021، طلبت الدائرة التمهيدية الثانية إلى الأمين العام ومكتب جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تقديم معلومات عن تحديد هوية السلطات التي تمثل أفغانستان حاليا. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أحال قلم المحكمة الرسائل المقدمة ردا على ذلك.

41 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدرت الدائرة تعليمات إلى قسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر لجمع آراء الضحايا عملا بالفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي. وقد أحيلت هذه الرسائل بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 25 نيسان/أبريل 2022.

42 - وفي 22 تموز/يوليه 2022، أمرت الدائرة التمهيدية الثانية الادعاء بإحالة أي مواد ترد من أفغانستان دعما لطلبها الأصلي بتأجيل التحقيق، وتقديم تقييم للأسس الموضوعية لذلك الطلب، أو أي ملاحظات أخرى ذات صلة، بحلول 26 آب/أغسطس 2022.

(ب) *التحقيقات*

43 - رغم أن طلب المدعي العام استئناف التحقيق لا يزال معلقا، فقد واصل مكتبه إعداد الأساس لبدء أنشطة التحقيق، إذا أذنت به الدائرة التمهيدية. ويشمل هذا العمل التحضيري تحديد المخاطر وتحليلها

وإدارتها، وتقييم المسائل الأمنية واللوجستية، وعند الاقتضاء، الحفاظ على الأدلة. وذكر المدعي العام أنه إذا منح الإذن، مع مراعاة الموارد المحدودة المتاحة للمكتب، فضلا عن الخطورة النسبية للجرائم المزعومة، فإن مكتبه سيركز في تحقيقه على الجرائم التي يُزعم أن حركة الطالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان ارتكباها.

12 - الحالة في بنغلاديش/ميانمار

التحقيقات

44 - لا يزال التحقيق، الذي أذن به في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، جاريا، مع إيفاد بعثات منتظمة وبذل جهود لتسريع جمع الأدلة وتحليلها وتعزيز المشاركة والتعاون مع الشركاء في المنطقة وتعزيز التواجد في بنغلاديش. وعمل مكتب المدعي العام مع طائفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات الحكومية في بنغلاديش، والدبلوماسيون، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، فيما يتعلق بطلبات المساعدة ولإطلاعهم على التطورات. وفي 27 شباط/فبراير 2022، اختتم المدعي العام زيارة استغرقت خمسة أيام إلى داكا وكوكس بزار، في بنغلاديش، وكانت هه أول زيارة يقوم بها المدعي العام للمحكمة إلى بنغلاديش.

13 - الحالة في دولة فلسطين

التحقيقات

45 - لا يزال جاريا التحقيق الذي بدأ في 3 آذار/مارس 2021. وهو يشمل أي سلوك مزعوم من جانب جميع الأطراف قد يرقى إلى مستوى جرائم بموجب نظام روما الأساسي ارتكبت منذ 13 حزيران/يونيه 2014 في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مزعومة التي لم يتم الاعتماد عليها في إنهاء التحقيقات الأولية أو التي جرت في الآونة الأخيرة. وبناء على هذه الخلفية، ما فتئ مكتب المدعي العام يواصل النظر أيضا في مجالات وحوادث معينة باعتبارها محور التركيز الرئيسي المحتمل لأنشطته التحقيقية. وبالتوازي مع ذلك، يقوم المكتب بجمع وحفظ وتحليل المعلومات والاتصالات والأدلة المستقاة من شتى المصادر. وشارك المكتب مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، في استكشاف سبل أخرى للتعاون وتبادل المعلومات بصورة استباقية. وفي 9 حزيران/يونيه 2022، استقبل المدعي العام وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين خلال زيارته للمحكمة.

14 - الحالة في الفلبين

الإجراءات القضائية

46 - في 15 أيلول/سبتمبر 2021، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى على طلب الادعاء المؤرخ 24 أيار/مايو 2021 وأذنت ببدء تحقيق في الحالة فيما يتعلق بأي جرائم تدخل في اختصاص المحكمة يزعم أنها ارتكبت على أراضي الفلبين بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 و 16 آذار/مارس 2019 – وكان انسحاب الفلبين من نظام روما الأساسي قد دخل حيز النفاذ في 17 آذار/مارس 2019 – في سياق حملة "الحرب على المخدرات".

47 - وفي 18 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021، أخطر المدعي العام الدائرة التمهيدية الأولى بأن الفلبين طلبت إليه في 10 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021 أن يراعي "التحقيقات والإجراءات" التي تجريها الفلبين فيما يتعلق بمواطنيها أو غيرهم من الخاضـــعين لولايتها القضـــائية فيما يتعلق بجرائم القتل المزعومة التي تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب الفقرة 1 (أ) من المادة 7 من نظام روما الأساسي التي ارتكبت في جميع أنحاء الفلبين بين 1 تموز/يوليه 2016 و 16 آذار/مارس 2019 في سـياق حملة "الحرب على المخدرات"، وكذلك في منطقة دافاو بين 1 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2011 و 30 حزيران/يونيه 2016. وفي 24 حزيران/يونيه 2022، قدم المدعي العام، عقب تحليله للمعلومات المقدمة من الفلبين، فضـلا عن المعلومات الأخرى المتاحة لعموم الناس أو المقدمة من أطراف ثالثة، طلبا التمس فيه إذن الدائرة باسـتئناف التحقيق، مؤكدا أن التأجيل المطلوب ليس له ما يبرره.

48 - وفي 14 تموز/يوليه 2022، دعت الدائرة الفلبين إلى تقديم ملاحظات بشـأن طلب الادعاء ودعت الضحايا وممثليهم القانونيين إلى تقديم آراء إضافية أو مختلفة.

15 - الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

(أ) *الإجراءات القضائية*

49 - في 3 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلن المدعي العام أن التحقيقات الأولية قد اختتمت بقرار المضي قدما في التحقيقات. وفي 21 نيسان/أبريل 2022، تلقت الدائرة التمهيدية الأولى إخطارا من المدعي العام بأن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية طلبت منه في 16 نيسان/أبريل 2022 إرجاء التحقيق "لصـالح الإجراءات التي اتخذتها السـلطات الوطنية المختصـة" في البلد. وأبلغ المدعي العام الدائرة كذلك باعتزامه الحصول على إذن من الدائرة التمهيدية لاستئناف التحقيق.

(ب) *التحقيقات*

50 - اقترن إعلان المدعي العام في 3 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2021 عن قرار المضـــي قدما في التحقيقات، المشـار إليها أعلاه، بالتوقيع المشـترك على مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، مما عزز أسـاس الحوار والتعاون. ومنذ ذلك الحين، سـعى المكتب إلى اسـتكشـاف سـبل تعزيز التعاون مع السـلطات الفنزويلية وتيسـير المسـاعدة التقنية في إطار مذكرة التفاهم، إضـافة إلى إحراز تقدم في أنشـطته المقررة المسـتقلة. وشـمل ذلك زيارة رسـمية ثانية قام بها المدعي العام إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في آذار/مارس 2022، جرى خلالها التوصـــل إلى اتفاق لإنشـــاء مكتب في كاراكاس لدعم التعاون في إطار مذكرة التفاهم. وشـارك المكتب أيضـا مع جهات فاعلة أخرى ذات صـلة تعمل في المنطقة في ميدان سـيادة القانون وبناء القدرات، بما في ذلك جهات من الأمم المتحدة.

16 - الحالة في أوكرانيا

(أ) *الإجراءات القضائية*

51 - في 2 آذار/مارس 2022، بعد أن قدم الادعاء إشـــعارا عملا بالمادة 45 من لائحة المحكمة عن اعتزامه طلب إذن من دائرة تمهيدية لفتح تحقيق في الحالة في أوكرانيا، أحالت هيئة الرئاســـة الحالة إلى الدائرة التمهيدية الثانية.

52 - وفي 2 و 7 آذار/مارس 2022، أبلغ الادعاء الدائرة بأنه تلقى، عملا بالفقرة (أ) من المادة 13 والفقرة 1 من المادة 14 من نظام روما الأساسي، 40 إحالة من دول أطراف فيما يتعلق بالحالة، ونظرا إلى أنه لم تعد هناك ضرورة لطلب إذن لفتح تحقيق بموجب المادة 15 من النظام الأساسي، لذا قرر المدعي العام فتح تحقيق. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد الإحالات إلى 43 إحالة.

(ب) *التحقيقات*

53 - وفقا للمعايير القضائية العامة الممنوحة من خلال الإحالات من قبل 43 دولة طرفا، ودون المساس بالتركيز النهائي للتحقيق، فإن نطاق التحقيق الذي فتحه المدعي العام في 2 آذار/مارس 2022 يشمل أي ادعاءات سابقة وحالية بارتكاب أي شخص جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية في أي جزء من أراضي أوكرانيا اعتبارا من 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 فصاعدا. ويقوم المكتب حاليا بالانتشار بنشاط في أوكرانيا والمنطقة، بما في ذلك من خلال ثلاث بعثات يقوم بها المدعي العام شخصيا، ويشارك في جهود التعاون والتنسيق مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الدول الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية.

17 - إجراءات قضائية أخرى

54 - في 27 نيسان/أبريل 2022، قدم الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ورابطة "خوسي ألفيار ريستريبّو" للمحامين طلبا لإعادة النظر في قرار المدعي العام المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بإقفال ملف التحقيقات الأولية للحالة في كولومبيا. وفي 22 تموز/يوليه 2022، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى الطلب، بينما حثت المدعي العام على تقديم معلومات إضافية عن أسباب قراره إلى أولئك الذين قدموا إليه معلومات، عملا بالفقرة 6 من المادة 15 من نظام روما الأساسي.

باء - التحقيقات الأولية

55 - نظر مكتب المدعي العام حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في ثلاثة تحقيقات أولية تتعلق بالحالات التالية: الحالة الثانية في غينيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيجيريا.

56 - وكان ملف التحقيقات الأولية في نيجيريا قد أقفل سابقا في عام 2020. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الحالة موضوع بعثة رفيعة المستوى قام بها المدعي العام في نيسان/أبريل 2022، وأجريت خلالها مناقشات بين السلطات النيجيرية والمكتب لزيادة التكامل والتعاون بهدف تحقيق المساءلة عن الجرائم المزعومة التي ارتكبها أعضاء بوكو حرام وقوات الأمن النيجيرية من خلال إجراءات محلية، أو إذا تعذرت تلك الإجراءات فمن خلال المحكمة.

57 - وفيما يتعلق بغينيا، واصل المكتب البحث عن سبل لدعم بدء السلطات المحلية إجراء محاكمات على الصعيد الوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قام المكتب ببعثة إلى كوناكري لعقد اجتماعات مع الحكومة الجديدة والسلطات القضائية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تقييم التقدم المحرز.

58 - وفيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ما فتئ المكتب يعمل على إحراز تقدم في تقييمه لاختصاصه الموضوعي.

59 - وفيما يتعلق بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، أكمل المكتب التحقيقات الأولية للحالة التي أحالتها إليه حكومة البلد في 4 أيلول/سبتمبر 2020، وقرر أن المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح تحقيق لم تكن مستوفية. وعلى وجه الخصوص، قرر المدعي العام أنه لا يوجد أساس معقول للاعتقاد بأن جرائم مزعومة تدخل في اختصاص المحكمة الموضوعي قد ارتكبت، بالنظر إلى أن السلوك المزعوم لم يكن مستوفيا للعناصر السياقية للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ولم يكن يشكل أي جرائم ذات صلة بموجب الفقرة 1 من المادة 7 من النظام الأساسي.

60 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اختتم المدعي العام التحقيقات الأولية المتعلقة بكولومبيا، وأبرم في الوقت نفسه اتفاق تعاون بين مكتبه وحكومة كولومبيا جدد بموجبه التزام المكتب بعملية المساءلة الوطنية في البلد وحدد كذلك الأدوار المتبادلة التي سيضطلع بها المكتب والحكومة لضمان استمرار وتعزيز التقدم الذي تحرزه كيانات الادعاء والقضاء الوطنية، لا سيما الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

61 - وواصل المكتب أيضا إجراء التقييمات المطلوبة للرسائل الواردة بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، بما في ذلك الرسائل التي هي في مرحلة التصفية الأولية، لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر فتح تحقيقات أولية في أي حالات محددة أخرى، وكذلك فيما يتعلق بأي حالات أخرى قد تحال إلى المكتب.

ثانيا - التعاون الدولي

ألف - التعاون مع الأمم المتحدة

1 - التعاون العام مع مقر الأمم المتحدة والكيانات الموجودة في الميدان

62 - وفقا لما نص عليه اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لعام 2004، تستند العلاقات بين المنظمتين إلى احترام كل منهما لمركز الأخرى وولايتها، وتستهدف تعزيز نهوض المنظمتين بمسؤوليات كل منهما على نحو فعال بطريقة تعود عليهما بنفع متبادل. وفي الاتفاق، وضعت المنظمتان إطارا لأشكال كثيرة من التعاون بينهما، تشمل تبادل المعلومات، وتوفير الخدمات والتسهيلات، والمساعدة القضائية، ومثول موظفي الأمم المتحدة أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهم، والدعم الميداني. ويستكمل الاتفاق باتفاقات تكميلية بشأن أشكال محددة من التعاون.

63 - وظلت المحكمة تتلقى دعما بالغ الأهمية من القيادة العليا للأمم المتحدة. وأعرب كبار المسؤولين في المحكمة عن تقديرهم لمختلف الاجتماعات الثنائية التي عقدت طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام أنطونيو غوتيريس. وتعرب المحكمة عن امتنانها لالتزامه المستمر، وتقدر أيضا الدور المهم الذي يؤديه وكيل الأمين العام للشؤون القانونية بوصفه صلة الوصل بين المحكمة والأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإحالة طلبات التعاون القضائي وتنسيقها. وواصلت المحكمة توفير التمويل إلى الأمم المتحدة لوظيفة برتبة ف-3 في مكتب الشؤون القانونية للتعامل مع طلبات المساعدة والتعاون المقدمة من المحكمة، مع ضمان الاحترام الكامل للولايات المستقلة للمحكمة والأمم المتحدة. وواصلت المحكمة أيضا سداد تكاليف التوظيف المرتبطة بوظيفة برتبة ف-2 من أجل دعم الزيادة الكبيرة في عبء العمل من جراء طلبات المحكمة.

64 - ويمثل المحكمة في الأمم المتحدة مكتب اتصال في نيويورك يواصل تعزيز التعاون بين المنظمتين، ويمثل المحكمة في شتى الاجتماعات، ويتابع التطورات ذات الصلة بالمحكمة، ويساعد في تنظيم المناسبات التي تشمل مشاركة كبار مسؤولي المحكمة.

65 - وعلى غرار السنوات السابقة، تلقت المحكمة دعما هاما وقيما جدا من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها، ومن مستشارين وممثلين خاصين للأمين العام.

66 - وأعرب مكتب المدعي العام بصفة خاصة عن تقديره للمحادثات التي جرت مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويتطلع إلى زيادة تعميق العلاقات معهن.

67 - وواصلت المحكمة الاستفادة من التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وفقا لولاياتها وبالاتفاق مع الدول المضيفة. وتقدر المحكمة تقديرا كبيرا هذا التعاون الضروري للقيام بعملياتها. وقد اضطلعت مكاتب المحكمة الموجودة في أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكوت ديفوار، ومالي بدور مهم عن طريق التواصل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

68 - وظل قلم المحكمة يتلقى، مع التقدير، دعما من الأمم المتحدة من أجل تلبية الطلبات التي يقدمها محامو الدفاع والضحايا. وفي عام 2022، أدى ازدياد عدد البعثات التي يدعمها قلم المحكمة إلى ازدياد طلبات الدعم العملياتي المتعلقة بالحالات في مختلف المواقع الجغرافية ولدعم عدة جهات فاعلة ومشاركين في الإجراءات (أفرقة الدفاع، والممثلون القانونيون للضحايا، وموظفو الدوائر، وموظفو الصندوق الاستئماني للضحايا). وتتسم هذه المساعدة المستمرة، وتضمين الأحكام ذات الصلة في الاتفاقات المبرمة بين المحكمة والأمم المتحدة، بأهمية خاصة في ضوء مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع. وعندما لا ينطبق إطار قانوني قائم على الطلب المحدد للتعاون، يسعى قلم المحكمة والأمم المتحدة إلى إيجاد حلول مخصصة تنعكس في تبادل المذكرات من أجل تيسير التعاون. وطُبقت هذه التدابير بنجاح في عام 2022.

69 - وواصلت المحكمة التعاون مع المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد، من خلال المشاركة في اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة المرافق، والسفر، والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت المكاتب القطرية ومكتب الاتصال التابع للمحكمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك أيضا من التنسيق في المجالات التنظيمية والإدارية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، على وجه الخصوص، اعتمدت المحكمة على الأمم المتحدة لتوفير خدمات تشمل النقل، والاتصالات السمعية البصرية، والمساعدة الطبية، والإحاطات الأمنية، والتدريب الأمني، وتبادل المعلومات، والموارد المتعلقة بإدارة المخاطر، على أساس استرداد التكاليف. وشاركت المحكمة أيضا في اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

70 - ومنذ عام 2019، أصبحت المحكمة منظمة مشاركة في الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ثمانية من موظفي المحكمة معارين أو منتدبين لدى منظمات دولية أخرى، ونقل خمسة منهم إلى منظمات أخرى بموجب الاتفاق المشترك. وهناك موظف واحد من

موظفي الأمم المتحدة معار حاليا لدى المحكمة، واستقبلت المحكمة موظفين اثنين نُقلا من منظمات دولية أخرى.

71 - وحضر كبير المستشارين القانونيين لقلم المحكمة ومدير أمانة جمعية الدول الأطراف اجتماعا لشبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة في مدريد في 21 نيسان/أبريل 2022.

2 - إدماج المحكمة الجنائية الدولية في منظومة الأمم المتحدة

72 - تقدر المحكمة تقديرا بالغا ما تعرب عنه القرارات والإعلانات والوثائق الأخرى التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها من دعم لأنشطتها. وتثمن المحكمة أيضا الفرص التي تتاح لكبار مسؤوليها للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل الاجتماعات المتصلة بسيادة القانون، والقانون الدولي الجنائي والإنساني، والعدالة الانتقالية، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والأطفال والنزاع المسلح، وبناء السلام، والتنمية المستدامة، والمسؤولية عن توفير الحماية.

73 - وتقع على عاتق الولايات القضائية الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. والمحكمة، إذ تضع ذلك في اعتبارها، تشجع على إدراج عناصر بناء القدرات في برامج الإصلاح القانوني والقضائي التي تدعمها الأمم المتحدة كجزء من مساعدتها في مجال تطوير سيادة القانون، وسائل من قبيل إدماج الجرائم والمبادئ الواردة في النظام الأساسي في القانون الوطني، وإنشاء أو تعزيز العمليات الوطنية للتعاون مع المحكمة وتدريب المهنيين القانونيين على التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها قضائيا، لا سيما كجزء من ولايات دعم مؤسسات العدالة والإصلاحيات في بيئات ما بعد النزاع. وتُشجَّع الأمم المتحدة على النظر، عند الاقتضاء، في الاستفادة من خبرة المحكمة فيما يخص هذه الأنشطة.

74 - وواصلت المحكمة حملتها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16 بشأن السلام والعدالة، واحتفلت بالأيام الدولية التي حددتها الأمم المتحدة بقصص ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي بمناسبة يوم السلام، ويوم حقوق الإنسان، واليوم الدولي لمناهضة استخدام الجنود الأطفال، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في النزاعات، واليوم العالمي للاجئين، ويوم الأمم المتحدة الدولي لدعم ضحايا التعذيب، وغير ذلك. وبالتعاون مع الصندوق الاستئماني للضحايا ومؤسسة كارميناك، أقامت المحكمة معرضا للصور في مقر الأمم المتحدة ونسقت مع الأمم المتحدة لعرض قصص من مسلسل "الحياة بعد انتهاء النزاع" على صفحة أخبار الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي. واحتفالا ببدء نفاذ نظام روما الأساسي في 1 تموز/يوليه 2002، احتفلت المحكمة بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها، مبرزة أهمية ولايتها، وطابعها الفريد كمحكمة دولية دائمة، والدعم والتعاون اللذين تحتاج إليهما من الدول. وسيكون الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أحد الموضوعات الشهرية لحملة وسائل التواصل الاجتماعي #ICCis20 التي تستمر لمدة عام.

3 - التعاون مع مجلس الأمن

75 - تضطلع المحكمة ومجلس الأمن بأدوار مختلفة، ولكنها تكمل بعضها بعضا، في التصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي والتي يمكن أن تزعزع السلام والأمن الدوليين. وسلطة مجلس الأمن

في إحالة إحدى الحالات إلى المحكمة يمكن أن تساعد في تعزيز المساءلة في الحالات التي تكون جرائم خطيرة قد ارتكبت فيها ولكن ليس للمحكمة اختصاص إزاءها. ويتجلى ذلك بشكل ملموس في بدء محاكمة علي محمد علي عبد الرحمن في نيسان/أبريل 2022، وهي تمثل أول محاكمة تبدأ في المحكمة بناء على إحالة من المجلس.

76 - وعندما يقوم مجلس الأمن بإحالة، تكون المتابعة الحثيثة ضرورية لكفالة التعاون، وخاصة فيما يتعلق بإلقاء القبض على الأفراد الذين أصدرت المحكمة بشأنهم مذكرات توقيف، وبتسليمهم. وفي أعقاب إحالتي دارفور وليبيا، أبلغت المحكمة المجلس بما مجموعه 16 نتيجة تتعلق بعدم التعاون فيما يتعلق بدولة ما. بيد أن المجلس لم يستجب لهذه الرسائل بأي صورة موضوعية.

77 - وتشكّل الإحاطة التي يقدمها المدعي العام مرتين في السنة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور وليبيا فرصةً لإبقاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على علم بالتقدم المحرز والتحديات فيما يتعلق بتحقيقات المكتب، بما في ذلك ما يتعلق بعدم تنفيذ مذكرات التوقيف المعلقة. وخلال إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، دعا المدعي العام كريم خان إلى فتح حقبة جديدة من المشاركة بين المجلس والمحكمة، ساعيا إلى تلاق جديد بين الإجراءات للتصدي للجرائم الوحشية.

78 - وبالإضافة إلى هذه الإحاطات الإعلامية، شاركت المدعية العامة أيضا في عدد من الاجتماعات الأخرى مع مجلس الأمن، بما في ذلك اجتماعات بصيغة آريا التي تناولت موضوعي "ضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة في أوكرانيا"، التي عقدت في 27 نيسان/أبريل 2022، و "الذكرى السنوية العشرون لبدء نفاذ نظام روما الأساسي: تأملات في العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن"، التي عقدت في 24 حزيران/يونيه 2022.

79 - وتعتقد المحكمة أنه يمكن زيادة تعزيز الحوار بين المحكمة ومجلس الأمن بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، سواء المسائل المواضيعية والخاصة بالحالات، بناء على المحادثات السابقة، بغية تعزيز أوجه التآزر بين ولايتي الكيانين ومواصلة تطوير أساليب عملهما.

80 - وتعرب المحكمة عن امتنانها للدعم المقدم من مجلس الأمن، حيث تضطلع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الموجودة في المجلس بدور رئيسي في تأمينه. واستفاد مكتب المدعي العام من المحادثات الرسمية وغير الرسمية ومن الدعم القوي الذي أُعرب عنه جزئيا في اللقاءات الإعلامية التي عقدت بعد الإحاطات التي حصل عليها المدعي العام من قبل نقاط اتصال المحكمة في المجلس باسم أعضاء المجلس الذين هم أيضا دول أطراف.

باء - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمساعدة المقدمة من هذه الأطراف

81 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال قلم المحكمة 505 طلبات للحصول على تأشيرات دخول إلى دول. وأحال قلم المحكمة أيضا 346 طلبا أوليا إلى دول أطراف ودول أخرى ومنظمات دولية وإقليمية التماسا لتعاونها، وكذلك لمتابعة الطلبات التي لم يبت فيها بعد.

82 - وأحال مكتب المدعي العام 355 طلبا للمساعدة إلى دول أطراف، ودول غير أطراف، ومنظمات دولية وإقليمية، وغيرها من الكيانات العامة والخاصة، من بين جهات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك،

تابع المكتب تنفيذ الطلبات التي لم يبت فيها بعد. وتلقى المكتب أيضا 22 طلبًا واردًا للتعاون بموجب الفقرة 10 من المادة 93 من نظام روما الأساسي.

83 - وواصلت الدول تقديم مساعدة قيمة للغاية فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات إلقاء القبض، وتحديد الأصول وتجميدها، وتوفير الوثائق، وتيسير بعثات المحكمة إلى إقليمها.

84 - وبالإضافة إلى إصدار قلم المحكمة طلباته الخاصة والطلبات المحالة بالنيابة عن دوائر المحكمة، طلب القلم إلى الدول تقديم الدعم إلى أفرقة الدفاع في أنشطة التحقيق التي تقوم بها، بما في ذلك منحها إمكانية الوصول إلى الوثائق أو الشهود المحتملين. ويسّر قلم المحكمة أيضا زيارات أسر المحتجزين إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة عن طريق التنسيق مع السلطات المختصة لتأمين تأشيرات دخول. وطُلب إلى الدول أيضا تقديم المساعدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات، بما في ذلك عن طريق تحديد أمكنة وجود الضحايا ودعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا. وكل أشكال المساعدة هذه هي محل تقدير، لأنها تسهم في كفاءة ونزاهة إجراءات المحكمة.

85 - ولا يزال إلقاء القبض على الأفراد الخاضعين لمذكرات توقيف صادرة عن المحكمة وتسليمهم يشكلان صعوبة بالغة، كما يتضح من قائمة مذكرات التوقيف غير المنفذة المذكورة في موجز هذا التقرير.

86 - وواصلت المحكمة تشجيع الدول على إبرام اتفاقات تعاون معها فيما يتعلق بتغيير مكان الشهود المعرضين للخطر، وتنفيذ الأحكام القضائية والإفراج المؤقت والنهائي عن المشتبه فيهم أو عن المتهمين. وأبرم اتفاقان جديدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اتفاق مع فرنسا بشأن تنفيذ العقوبات.

87 - وواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام الجهود الرامية إلى المضي في تحسين التعاون مع الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية القضائية والمعنية بإنفاذ القانون دعما لاحتياجات المحكمة، ومساعدة إجراءات المقاضاة الوطنية، عند الاقتضاء، وفقا لمبدأ التكامل. كما واصل الجهازان العمل معا بشكل وثيق ضمن الفريق العامل المشترك بين الأجهزة المعني باستراتيجيات الاعتقال لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتيسير القبض على المشتبه فيهم، وإقامة شبكة من الشركاء لتعزيز تبادل المعلومات وتيسير التعاون في تحديد الأصول وتجميدها ومصادرتها. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عُقد اجتماع خبراء بين المحكمة وممثلي الدول لمناقشة التحقيقات المالية واسترداد الموجودات. وأتاح هذا الاجتماع فرصة للمحكمة لشرح التحديات التي كانت تواجهها ومجالات النجاح، فضلا عن سوابقها القضائية الأخيرة. وفي الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف، دعت المحكمة الدول إلى تحديد الخبراء الوطنيين ذوي الصلة بالتحقيقات المالية واسترداد الموجودات الذين يمكنهم العمل كمحاور تنسيق للعمليات. وأخيرا، واصل قلم المحكمة جهوده للحصول على أموال كافية للصندوق الاستئماني الذي يعتمد عليه لتأمين زيارات عائلية للمحتجزين المعوزين.

88 - وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية وغيرها من الجهات المانحة، نظمت المحكمة أكثر من 10 حلقات دراسية ومناسبات دعما للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتكامل والطابع الشمولي، بما في ذلك حلقة دراسية افتراضية رفيعة المستوى للقضاة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر إقليمي رفيع المستوى في داكار، ومؤتمر بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ نظام روما الأساسي، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ الرابع في لاهاي.

89 - وواصلت المحكمة تطوير تفاعلها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها شريكة رئيسية في تعزيز التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني تنفيذا تاما، وزيادة الوعي بعمل المحكمة، وتعزيز التعاون، وتعزيز التمثيل الجغرافي الأوسع نطاقا بين الموظفين.

90 - وتقدر المحكمة تقديرا كبيرا الأنشطة التي يضطلع بها شركاء المجتمع المدني لتعزيز الوعي بالمحكمة، وكذلك للتشجيع على التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا، وهي تواصل المشاركة في تلك الأنشطة. وفي الفترة من 1 إلى 3 حزيران/يونيه 2022، عقدت المحكمة، على منصة افتراضية، مائدة مستديرة سنوية مع منظمات غير حكومية.

ثالثا - التطورات المؤسسية

ألف - المسائل المتعلقة بالمعاهدة

91 - قبلت ثلاث دول أو صدقت على تعديل المادة 8 من نظام روما الأساسي المعتمد في عام 2010، مما زاد العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 43 دولة. وقبلت دولتان التعديل المتعلق بجريمة العدوان أو صدقت عليه، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 43 دولة. وقبلت ثلاث دول التعديل الذي أدخل على المادة 124 من النظام الأساسي أو صدقت عليه، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 18 دولة. وقبلت ثلاث دول أو صدقت على تعديل المادة 8 من النظام الأساسي المتعلق باستخدام الأسلحة التي تستخدم عوامل جرثومية أو غيرها من العوامل البيولوجية، أو السموم، مما يرفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى 12 دولة. وقبلت دولة واحدة أو صدقت على التعديلات المدخلة على المادة 8 المتعلقة باستخدام الأسلحة المصممة للإصابة بشظايا لا يمكن اكتشافها بالأشعة السينية، وفيما يتعلق باستخدام أسلحة الليزر المسببة للعمى، مما يرفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت أو صدقت على كل من هذه التعديلات إلى 10 دول. وقبلت دولتان أو صدقتا على تعديل المادة 8 المتعلقة بتعمد تجويع السكان المدنيين، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأطراف التي قبلت التعديل أو صدقت عليه إلى ثماني دول.

92 - وصدقت دولة واحدة على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، مما رفع عدد الأطراف في الاتفاق إلى 79 طرفا.

93 - وواصلت المحكمة جهودها لاجتذاب جميع الدول غير الأعضاء في نظام روما الأساسي البالغ عددها 123 دولة طرفا للانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

باء - الانتخابات

94 - انتخبت جمعية الدول الأطراف، في دورتها العشرين، نائبين للمدعي العام، هما نزهة شامين خان ومامي مانديداي نيانغ، لفترة تسع سنوات تبدأ من تاريخ تعهدهما الرسمي، الذي تعهداه في 7 آذار/مارس 2022.

95 - وانتخبت الجمعية أيضا مجلس الإدارة السابع للصندوق الاستئماني للضحايا لمدة ثلاث سنوات، ويتألف المجلس من إبراهيم يلا (الدول الأفريقية)، والشيخ محمد بلال (دول آسيا والمحيط الهادئ)، وأندريس

بارماس (دول أوروبا الشرقية)، ومينو تافاريز ميرابال (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وكيفن كيلي (دول أوروبا الغربية ودول أخرى).

جيم - الصندوق الاستئماني للضحايا

96 - انتخب مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا المنتخب حديثا بالإجماع مينو تافاريز ميرابال رئيسا له وإبراهيم سوري يلا نائبا للرئيس. وشملت القرارات الرئيسية التي اتخذها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد سياسة بشأن أساليب عمله، واعتماد اتفاق بشأن انتقال القيادة داخل أمانة الصندوق الاستئماني، وقرار الشروع في الخطة الاستراتيجية المقبلة (2023-2025)، واعتماد استراتيجيات لجمع الأموال وللاتصالات. كما واصل الصندوق الاستئماني العمل بشأن المسائل التي حددت أثناء الاستعراض الذي أجراه فريق الخبراء المستقلين.

97 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخرط الصندوق الاستئماني في خمس إجراءات لجبر الضرر، في قضايا *لوبانغا وكاتانغا والمهدي ونتاغاندا وأونغوين*. وبحلول منتصف عام 2022، كان الصندوق الاستئماني: (أ) قد نفذ في الغالب قرارات جبر الضرر الجماعي التي أمرت بها المحكمة في قضية *كاتانغا*، ريثما تكتمل طرائق منح التعويض عن السكن والدعم النفسي؛ (ب) وشرع رسميا في تنفيذ قرارات جبر الضرر الجماعي في قضية *المهدي*، بينما قيم أهلية منح التعويضات الفردية لأكثر من 880 ضحية وأدارها؛ (ج) وبدأ في تقديم تعويضات جماعية قائمة على الخدمات للمستفيدين في قضية لوبانغا، وقد وصل عددهم إلى أكثر من 550 ضحية حتى الآن؛ (د) وبدأ في تقديم تعويضات للضحايا ذوي الأولوية الذين هم في أمس الحاجة إليها في قضية *نتاغاندا*، وقدم مشروع خطة التنفيذ لتقديم تعويضات جماعية ذات مكونات فردية لجميع الضحايا في قضية *نتاغاندا*. وقدم الصندوق الاستئماني أيضا ملاحظاته بشأن التعويضات في قضية *أونغوين*.

98 - وفيما يتعلق ببرامج المساعدة، لدى الصندوق الاستئماني 20 مشروعا جاريا، منها 5 مشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى، و 3 مشاريع في كوت ديفوار، و 7 مشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و 5 مشاريع في أوغندا. وفي عام 2021 وحده، استفاد من هذه البرامج نحو 17 ألف ضحية. وقد اختار الصندوق الاستئماني شركاء منفذين لبرامج المساعدة في جورجيا وكينيا ومالي.

99 - وبمعزل عن مبلغ 330 ألف يورو ورد الصندوق من غرامات، يجري حاليا تمويل التعويضات من أموال التبرعات، ومعظمها من الدول الأطراف. وحتى الآن، تمكن الصندوق الاستئماني من استكمال مدفوعات التعويضات في قضية *كاتانغا* (مليون دولار) وفي قضية *المهدي* (2,7 مليون يورو)، ولكن هناك فجوة تمويلية في قضية *لوبانغا* (4,5 ملايين يورو على الأقل)، وقضية *نتاغاندا* (16 مليون يورو على الأقل)، وقضية *أونغوين*. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار برامج المساعدة في الفترة التعاقدية المقبلة يلزمه حوالي 3 ملايين يورو. ويدعو الصندوق الاستئماني جميع الدول والكيانات إلى تقديم تبرعات ينتفع منها الضحايا وأسرهم، ضمانا لإعمال حق الضحايا في تلقي تعويضات.

دال - استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي

100 - لا تزال عملية الاستعراض التي بدأتها جمعية الدول الأطراف في دورتها الثامنة عشرة، بهدف تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية، تشكل أولوية لقيادة المحكمة. ونسقت المحكمة تنسيقا وثيقا مع جمعية الدول الأطراف في تقييم وتنفيذ، حيث اقتضى الأمر، التوصيات الواردة في التقرير

النهائي عن الاستعراض الذي أجراه فريق الخبراء المستقلين، الصادر في 30 أيلول/سبتمبر 2020، بشأن عدد كبير من المجالات المواضيعية، التي تتراوح بين الحوكمة والموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي، وكفاءة العملية القضائية، وطرق عمل الجهاز القضائي، واستراتيجيات الملاحقة القضائية، والتحقيقات والملاحقات القضائية، والمساعدة الدفاعية والقانونية، ومشاركة الضحايا وجبر الضرر. واتخذت خطوات هامة فيما يتعلق بجملة أمور منها تنفيذ تدابير لتحسين ثقافة مكان العمل في المحكمة.

هاء - تأثير جائحة مرض فيروس كورونا على العمليات

101 - واصلت المحكمة الاضطلاع باستجابة متعددة المستويات للتخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عملياتها. وفي عام 2021 والربع الأول من عام 2022، واصلت المحكمة العمل في ظل الظروف الخاصة التي فرضتها الجائحة. وبفضل ترتيبات العمل المرنة، فضلا عن الحلول الخلاقة في قاعات المحكمة، تمكنت المحكمة من النهوض بإجراءاتها القضائية. ومن أجل حماية صحة وسلامة الموظفين، واصلت المحكمة قصر السماح بالوصول المادي المحدود إلى مبانيها على الحالات التي يعتبر فيها ذلك ضروريا للقيام بعمليات رئيسية. وفي تصديها لهذه الجائحة، ظلت المحكمة تتبع بدقة مشورة سلطات هولندا، الدولة المضيفة لها. وواصلت المحكمة أيضا تنفيذ تدابير مماثلة في مكاتبها القطرية ومكتب الاتصال التابع لها في نيويورك، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. وفي الربع الثاني من عام 2022، سمحت الظروف بالعودة التدريجية إلى الوضع الذي كان سائدا قبل الجائحة، مع التحلي باليقظة. وفي 25 نيسان/أبريل 2022، رفعت القيود المفروضة على دخول الزوار الخارجيين إلى مباني المحكمة، وانتهت رسميا المرحلة الأخيرة من عودة الموظفين تدريجيا إلى المبنى في 2 أيار/مايو 2022. وفي اليوم نفسه، جرى حل فريق إدارة الأزمات المعني بالتعامل مع الظروف المحيطة بالجائحة؛ وإذا لزم الأمر، يمكن إعادة إنشائه على وجه السرعة.

رابعا - الخاتمة

102 - أحرزت المحكمة تقدما هاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراءاتها التمهيدية والابتدائية والاستئنافية والتعويضات، وكذلك في التحريات والتحقيقات الأولية التي أجراها مكتب المدعي العام. ومن بين التطورات الملحوظة، استمرت محاكمتان، وافتتحت محاكمتان أخريان، ودخلت محاكمة خامسة مرحلة الإعداد، مما رفع نشاط المحكمة في مجال المحاكمات إلى مستوى لم يسبق له مثيل. وصدرت ثلاث مذكرات توقيف جديدة، وفُضّ الختم عن مذكرة رابعة؛ وأُحيل واحدٌ مشتبهٌ فيه إلى المحكمة؛ وفتحت ثلاثة تحقيقات جديدة؛ واختتمت أربعة تحقيقات أولية. ونفذ الصندوق الاستئماني للضحايا تعويضات أمرت بها المحكمة في عدد قياسي بلغ أربع قضايا، إلى جانب مشاريع مساعدة في عدة بلدان.

103 - وتُسلّم المحكمة مع الامتنان بالأشكال العديدة للمساعدة الهامة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتعرب بنفس القدر عن تقديرها لتعاون الدول معها أثناء قيامها بأنشطتها الجارية في ميادين التحقيق والادعاء والقضاء، فضلا عن بيانات الدعم العديدة والقوية التي أُعرب عنها في محافل رفيعة المستوى كالجمعية العامة. وتتطلع المحكمة إلى زيادة تعزيز هذه العلاقات فيما هي تسعى إلى تحسين إقامة العدل في إطار ولايتها، مع إدارة عبء العمل المتزايد.